الخاتمة:

شكلت هذه الدراسة محاولة للوقوف على الدور الفعلي للجمعيات المحلية لحماية البيئة و كذا على الصعوبات أو المعوقات الوظيفية التي تحول دون أدائها للدور الفعال و المنوط به في المجتمع، و هذا – طبعا – في حدود متطلبات إشكالية البحث على أنه من المهم الإشارة في خاتمة هذه الدراسة إلى مسألة جد هامة في تقدير الباحث، و تكمن في أن قضية حماية البيئة الأخرى فحسب، بل هي قضية مجتمع ككل، تتطلب تعبئة جهود جميع الفاعلين الاجتماعيين من مؤسسات المجتمع المدني و الهيئات الرسمية، و المؤسسات الاقتصادية و غيرها، قصد تغيير سلوكيات الأفراد تجاه الاهتمام بالبيئة و المساهمة في حمايتها من جميع مظاهر التلوث و الإخلال البيئي. و لا يتم تحقيق ذلك إلا من خلال التأكيد على ضرورة المشاركة الحقيقية و الفاعلة لكافة أفراد المجتمع في حماية البيئة، و من ثمة يحمل مضمونا تعبويا يرتبط بتعظيم قدرات الأفراد و تثمين دورهم في تفعيل عملية التنمية الحقيقية و السليمة، و التي ترتكز على الاعتماد المتبادل بين الإنسان و الطبيعة و العمل على ترقية العمل الجمعوي– لاسيما في المجال البيئي – و كذا دعمه – ماديا و معنويا – حتى تضطلع بدوره الفعلي في حماية البيئة. و العمل على خلق بيئة قانونية مشجعة لنشأة و تطور الجمعيات البيئية، و ذلك بتسهيل الإجراءات القانونية للتأسيس، و تنويع مصادر التمويل لها.

إن موضوع الدراسة واسع و تختلف الاجتهادات فيه كل حسب مقدرته و إمكانياته. و منه فإن النتائج المتوصل إليها تبقى نتائج نسبية خاصة في ظل الخمول الذي يعيشه

هـذا الموضـوع حيـث لـم يعـالج فـي حـدود علمنـا بالشـكل الكـاف ، و هـي مهمـة يمكـن أن يقوم بتا الباحثون في المستقبل بكثير من التمعن و الاهتمام و الإضافة.